المبحث الرابع

المبالغة

من المعلوم أن في العربية اوزانا متعددة للمبالغة، يرتبط كل منها بمعنى يختلف في أدائه عن الآخر، فلولا اختلاف المعنى لما كان هناك اختلاف وتعدد في المبنى، ولما كان هناك عدول عن صيغة إلى أخرى، ومن ثم يمكن القول إن المبالغة تجمع بين اللفظ والمعنى على اسس دقيقة جدا، بل وتجمع بين التصريف والنحو والبلاغة، ففي التصريف نجد تغير الابنية واوزانها، وفي النحو نجد شرحها وارتباط بعضها ببعض كالمبالغة في اسم الفاعل واسم المفعول والمصادر وغيرها، وفي البلاغة نجد ارتباطها بالمعاني التي تؤديها بدقة، وهكذا كانت التفاتة الرماني - وهو يعد المبالغة وجها من وجوه الإعجاز البلاغي - ضربة في ناقوس البلاغة المتعدد الاصوات، إذ جمع فيها الوانا متعددة من أقسام البلاغة الثلاثة، فضلا عن الاحاطة الكاملة بكل ما أورده السابقون في المبالغة واقسامها.

المبالغة لغة:

يقال: بالغ يبالغ مبالغة وبلاغا: إذا اجتهد في الامر، وامر بالغ وبلغ: نافذ يبلغ أين أريد به، وقوله تعالى: ﴿**أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ**﴾[1] أي قد انتهت إلى غايتها، والمبالغة: أن تبلغ في الامر جهدك[2].

المبالغة اصطلاحا:

هي أن يدعى أن وصفا بلغ في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا، فان كان المدعى ممكنا عقلا وعادة فتبليغ، كقول إمريء القيس[3]:

فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل

وأن كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق، كقول عمر بن الايهم وهو شاعر جاهلي[4]:

ونكرم ضيفنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

وأن استحال المدعى عقلا وعادة فغلو[1]، كقول ابي نواس يمدح الرشيد[2]:

---

(1) سورة القلم: من 39.
(2) =: ل: 8 / 420، مادة (بلغ).
(3) ديوانه / 22، و =: معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب / 181.
(4) نقد الشعر / 161.

وأخفت أهل الشرك حتى أنه لتخافك النطف التي لم تخلق

ويلحظ أن الفارق ضئيل جدا بين هذه المصطلحات الثلاثة - التبليغ والاغراق والغلو - لذا لابد من وقفة عند السابقين للرماني، لنعرف حقيقة هذه المصطلحات عندهم، للوصول بعد ذلك إلى حقيقة ما أورده الرماني تحت هذا العنوان بوصفه قسما من أقسام الإعجاز البلاغي.

المبالغة عند السابقين للرماني:

إن أول إشارة للمبالغة بوصفها مبحثا بلاغيا نجدها عند الجاحظ، وذلك في تعليقه على احد البخلاء، إذ عاب - هذا البخيل - على أبيه بعد وفاته أنه كان يمسح الخبز بالجبن، فسألوه: ما انت فاعل، قال: أضعها من بعيد فاشير إليها باللقمة، يقول الجاحظ: ((ولا يعجبني هذا الحرف الأخير، لأن الافراط لاغاية له، وانما نحكي ما كان في الناس، وما يجوز أن يكون فيهم مثله، أو حجة أو طريقة، فاما مثل هذا الحرف فليس مما نذكره))[3]، ويقول الجاحظ في موضع آخر: ((وإذ قد ذكرنا شيئا من الشعر في صفة الضرب والطعن فقد ينبغي أن نذكر بعض ما يشاكل هذا الباب من اسراف من اسرف واقتصاد من اقتصد، فاما من أفرط فيقول مهلهل:

فلولا الريح أسمع من بحجر صليل البيض تقرع بالذكور[4]))

ويبدو أن الجاحظ لايميل إلى الافراط لاسيما إذا نظرنا إلى قوله في مكان آخر: ((وكل شيء أفرط في طبعه، وتجاوز مقدار وسعه عاد إلى ضد طباعه))[5].

أمّا ابن وهب فيعقد بابا للمبالغة يقول فيه: ((واما المبالغة فان من شأن العرب أن تبالغ في الوصف والذم، كما من شأنها أن تختصر وتوجز، وذلك لتوسعها في الكلام، واقتدارها عليه ولكل من ذلك موضع يستعمل فيه))[6].

(1) =: معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب / 181.
(2) ديوانه / 479، و =: نقد الشعر / 63.
(3) البخلاء / 95.
(4) الحيوان: 6 / 418.
(5) رسائل الجاحظ: 4 / 152.
(6) البرهان في وجوه البيان / 153.

والمبالغة عنده على قسمين: احدهما في اللفظ، والآخر في المعنى، ((فاما المبالغة في اللفظ فتجري مجرى التأكيد كقولنا (رأيت زيدا نفسه) ومنه قول الحطيئة[1]:

إلاّ حبـــذا هنـــد وأرض بهـــا هنـــد وهنـــد أتـــى مـــن دونهـــا النـــاي والبعـــد

فذكر البعد بعد الناي، وهما شيء واحد تأكيدا ومبالغة. واما المبالغة في المعنى، فاخراج الشيء على ابلغ غايات معانيه، كقوله ﷻ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [2] ولربما قالوا بانه أقتر فقتر علينا فبالغ الله في تقبيح قولهم واخراجه على غاية الذم))[3]، وحديث ابن وهب في باب المبالغة يظهر انها من سنن العرب في الكلام كالايجاز والتضمين وغير ذلك، ويعدها صفة من صفات الاقتدار على الكلام والإتساع فيه ولها موضعها، ويبدو أنه أول من قسمها بحسب اللفظ والمعنى، وانه أول من اجترح هذه التسمية (المبالغة) .

أمّا ابن قتيبة فقد أشار ضمن باب الاستعارة إلى (المبالغة) بقوله: ((وكان بعض اهل اللغة يأخذ على الشعراء أشياء من هذا الفن[4]، وينسبها فيه إلى الافراط وتجاوز المقدار، وما أرى ذلك إلاّ جائزا حسنا))[5] ويذكر لذلك امثلة من الشعر ((كقول النمر بن تولب في صفة السيف[6]:

تظـــل تحفـــر عنـــه أن ضـــربت بـــه بعـــد الـــذراعين والســـاقين والهـــادي

يقول: رسب في الارض بعد أن قطع ما ذكر، واحتاج أن يحفر عنه ليستخرجه من الأرض))[7]. ويقول ابن قتيبة بعد عرضه للامثلة الشعرية: ((وهذا كله على المبالغة في الوصف، وينوون في جميعه يكاد يفعل، وكلهم يعلم المراد به))[8]، ولاشك أن ما أورده ابن قتيبة يظهر بوضوح العلاقة الوثيقة بين المبالغة والاستعارة، وفي باب (المقلوب) يرى ابن قتيبة أن وصف الشيء بضده يكون احيانا ((للمبالغة في الوصف كقولهم للغراب: أعور، لحدة بصره))[9]، وقد ذهب الدكتور أحمد مطلوب في تصحيح زعم ابن ابي الاصبع

(1) ديوانه / 64.
(2) سورة المائدة: من 64.
(3) البرهان في وجوه البيان / 153 - 154.
(4) يقصد فن الاستعارة.
(5) تاويل مشكل القرآن / 172 - 173.
(6) شعره / 53.
(7) تاويل مشكل القرآن / 173.
(8) م ن / 178.
(9) ن / 185.

الاصبع المصري القائل إن قدامة هو الذي سماها (المبالغة) وقال: ((ولكن هذا ليس دقيقا لأن ابن قتيبة سبق إلى مصطلحي (المبالغة) و (الافراط)))[1] والحق إن كليهما واهم، إذ إن إن ابن وهب هو صاحب هذه التسمية، كما تقدم.

ويشير المبرد إلى الافراط في تعليقه على قول الشاعر:

فلـــو أن مـــا ابقيـــت منـــي معلـــق بعـــــود ثمـــــام ماتـــــأود عودهـــــا

((إن هذا متجاوز، وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ونبه فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره وساقه برصف قوي واختصار قريب))[2] والذي يبدو أنه لايميل إلى المبالغة، بل بل يفضل الحقيقة التي تعرض باختصار ورصف قوي وبتلميح واشارة تظهر المقصود.

أمّا ثعلب فيكتفي بعد (الافراط في الاغراق) من تفرعات قواعد الشعر، ولا يورد له تعريفا أو تعليقا بل يكتفي بضرب الامثلة عليه[3] كقول إمريء القيس[4]:

وقـــد اغتـــدي والطيـــر فـــي وكناتهـــا بمنجـــــرد قيـــــد الاوابـــــد هيكـــــل

فبالغ في وصف فرسه على سبيل الاستعارة.

وعند ابن المعتز نجد أن (الافراط في الصفة) من محاسن الكلام[5] كقول الشاعر:

تبكـــــي الســـــموات إذا مادعـــــا وتســـــتعيذ الارض مـــــن ســـــجدته

إذا اشـــتهى يومـــا لحـــوم القطـــا صـــرعها فـــي الجـــو مـــن نكهتـــه

ولاشك أن ذلك يظهر العلاقة الوثيقة بين المبالغة والكناية.

أمّا ابن طباطبا فيرى أن الشعر قد يحتمل الكذب نتيجة ((الاغراق في الوصف والافراط في التشبيه))[6] ويتحدث عن ((الابيات التي أغرق قائلوها في معانيها))[7] كقول النابغة الجعدي[8]:

بلغنـــا الســـماء مجـــدنا وجـــدودنا وانـــا لنرجـــو فـــوق ذلـــك مظهـــرا

(1) معجم المصطلحات البلاغية: 3 / 181.
(2) الكامل: 1 / 294.
(3) =: قواعد الشعر / 49.
(4) ديوانه / 19 ، و =: قواعد الشعر / 50.
(5) =: كتاب البديع / 65 - 66.
(6) عيار الشعر / 9.
(7) م ن / 45.
(8) شعره / 51، و =: عيار الشعر / 45.

وهي إشارة إلى المبالغة في المعنى التي ذكرها ابن وهب كما تقدم، ويبدو أنه لايميل إلى مثل ذلك، إذ يذكر أن المحدثين في زمانه قد سلكوا سبيل الاوائل في المعاني التي اغرقوا فيها كقول ابي نواس[1]:

وأخفت أهل الشرك حتى أنه لتخافك النطف التي لم تخلق

ويعقد ابن طباطبا بابا (للتشبيهات البعيدة) والتي يصفها بالغلو، ولا يميل إليها، إذ يقول: إنها ((لم يلطف اصحابها فيها ولم يخرج كلامهم في العبارة عنها سلسلا عذبا))[2]، كقول خفاف بن ندبة[3]:

أبقى لها التعداء من عتداتها ومتونها كخويطة الكتان

ويظهر ابن طباطبا من خلال ذلك العلاقة بين التشبيه والمبالغة.

وعند قدامة تتعدد مصطلحات المبالغة وفروعها، فمن ابواب البلاغة واحسنها عنده المبالغة، وهي ((أن يذكر المعنى بما لو اقتصر عليه لكان كافيا فيما قصد له، فلا يقتصر على ذلك حتى تؤكد معانيه، وتعتمد المبالغة فيه))[4] وقد سبق لابن وهب أن اطلق على هذا هذا النوع (المبالغة في اللفظ). ويعقد قدامة في موضع آخر بابا للمبالغة إذ يعدها من انواع نعوت المعاني ((وهي أن يذكر الشاعر حالا من الاحوال في شعر لو وقف عليها لاجزأه ذلك في الغرض الذي قصده فلا يقف حتى يزيد في معنى ماذكره من تلك الحال مايكون ابلغ فيما قصد له كقول عمر بن الايهم التغلبي:

ونكرم جارنا مادام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

فإكرامهم للجار مادام فيهم من الاخلاق الجميلة الموصوفة، واتباعهم اياه الكرامة حيث كان من المبالغة في الجميل))[5]، ويذكر انها تكون احيانا للتوكيد، ولاشك انها لاتختلف عن المبالغة عند ابن وهب، والاغراق عند ابن طباطبا والافراط في الصفة عند ابن المعتز.

(1) ديوانه / 479، و =: عيار الشعر / 48.
(2) عيار الشعر / 89.
(3) شعره / 105، و =: عيار الشعر / 89.
(4) جواهر الألفاظ / 6.
(5) نقد الشعر / 161.

ويشير قدامة إلى اختلاف الناس في مذهبين، الأول: الغلو في المعنى والثاني:الاقتصار على الحد الاوسط، ويذكر أن منهم من عد قول مهلهل بن ربيعة وابي نواس السابق ذكرهما خطأ، ثم إن هؤلاء الناس استحسنوا طعن النابغة على حسان بن ثابت في قوله[1]:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

ويذكر قدامة أن النابغة لم يرد من حسان إلاّ الافراط والغلو، ويرى قدامة أن حسان مصيب إذ كانت مطابقة المعنى بحق في يده، وانه لم يرد بالغر: أن يجعل الجفان بيضا وانما اراد: المشهورات، وإن قوله (يلمعن بالضحى) هو الحق، إذ لا يلمع بالنهار إلاّ الساطع النور الشديد الضياء، أمّا الليل فاكثر الأشياء تلمع بادنى نور وايسر بصيص، وقوله (يقطرن) خير من (يجرين) فهو لم يرد الكثرة، وانما ذهب إلى ما يلفظ به الناس ويعتادونه من وصف الشجاع بأن يقولوا: سيفه يقطر دما[2].

وهكذا يمهد قدامه لرأيه القائل: ((إن الغلو عندي اجود المذهبين، وهو ما ذهب إليه اهل الفهم بالشعر والشعراء قديما، وقد بلغني عن بعضهم أنه قال: احسن الشعر اكذبه... ومن انكر على مهلهل وابي نواس قولهم المقدم ذكره فهو مخطيء لانهم وغيرهم - ممن ذهبوا إلى الغلو - إنما ارادوا به المبالغة))[3] وهكذا نجد قدامة يميل إلى الغلو الذي يفوق الاغراق والمبالغة، ويؤكد ذلك بقول آخر: ((فكل فريق إذا اتى من المبالغة والغلو بما يخرج عن الموجود ويدخل في باب المعدوم، فانما يريد به المثل وبلوغ النهاية في النعت، وهذا احسن من المذهب الآخر))[4] وفي ضوء ذلك يستحسن قول ابي نواس إذ يرى أنه جاء بما ينبيء عن عظيم الشيء الذي وصفه، مما دعى القرطاجني لأن يرد عليه وعلى كل من ذهب مذهبه.[5]

وفي حديث قدامة عن ائتلاف القافية مع سائر البيت يعقد بابا للايغال ((وهو أن ياتي الشاعر بالمعنى في البيت تماما من غير أن يكون للقافية فيما ذكره صنع، ثم يأتي بها لحاجة

(1) ديوانه / 427، و =: نقد الشعر / 63.
(2) =: نقد الشعر / 63 - 65.
(3) نقل الشعر / 65.
(4) م ن / 66.
(5) =: منهاج البلغاء / 134.

الشعر في أن يكون شعرا إليها، فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره في البيت كما قال امرؤ القيس[1]:

كأن عيون الوحش حول خباءنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب

فقد اتى على التشبيه كاملا قبل القافية، وذلك أن عيون الوحش شبيهة بالجزع، ثم اوغل بالقافية بالوصف ووكده وهو قوله: الذي لم يثقب))[2].

ويعقد قدامة بابا آخر بعنوان (ايقاع الممتنع) وهو اكثر من الغلو الذي تحدث عنه واستحسنه، يقول: ((ومن عيوب المعاني: ايقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه))[3] والممتنع عنده هو ما لا يكون ويجوز أن يتصور في الوهم وهو عنده مستقبح ومما لايجوز كقول ابي نواس:

يا أمين الله عش ابدا دم على الايام والزمن[4]

ولكي لايتهم قدامة بالتناقض في موقفه من الغلو - السابق ذكره - وموقفه هنا من (الممتنع)، فهو ينبه على ذلك إذ يشير بعدم التناقض، بل ((أن هذا وما اشبهه ليس غلوا ولا افراطا، بل خروجا عن حد الغلو الذي لايجوز أن يقع إلى حد الممتنع الذي لايجوز أن يقع، لأن الغلو إنما هو تجاوز في نعت ما للشيء أن يكون عليه، وليس خارجا عن طباعه إلاّ ما لايجوز أن يفع له... وأن مخارج الغلو إنما هي على (يكاد) وليس في قول ابي نواس موضع يحسن فيه، لأنه لايحسن على مذهب الدعاء أن يقال: يا أمين الله تكاد تعيش ابدا))[5] ابدا))[5] لأنه برأيه قد وضع الممتنع فيما يجوز وقوعه.

ولا يكتفي قدامة برفض (الممتنع) وهو الذي لايكون ويجوز أن يتصور في الوهم بل يرفض نوعا آخر وهو (المتناقض) وهو الذي لايكون ولا يمكن تصوره في الوهم.[6]

وهكذا نجد أن مصطلحات المبالغة متعددة عند قدامة، يشوبها بعض الاضطراب في معانيها وفي الحد الفاصل بينها لاسيما إذا ما قورنت باقوال الاخرين، وتتدرج هذه

(1) ديوانه / 53.
(2) نقد الشعر/ 193.
(3) م ن / 242.
(4) ن / 242.
(5) نقد الشعر / 242 - 243.
(6) =: م ن / 83.

المصطلحات عنده من المبالغة إلى الغلو والايغال، إذ يميل إليها، ويرفض الممتنع والمتناقض، ولكن قدامة - بلا شك - أظهر جانبا من علاقة المبالغة بالتشبيه وكذلك بالقافية.

وبعد فان النظر فيما تركه السابقون للرماني في ميدان المبالغة يهدي إلى القول بانهم - في المبالغة - على ثلاثة مذاهب[1]:

الأول: ينكر اصحابه أن تكون من محاسن الكلام لاشتماله على الاستحالة ومنهم الجاحظ والمبرد وابن طباطبا، وحجتهم أن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وعلى منهاج الصدق.

الثاني: يرى اصحابه انها الغاية في الحسن واعذب الكلام ما بولغ فيه، ومنهم قدامة وثعلب وابن المعتز، وحجتهم أن خير الشعر اكذبه.

الثالث: يرى اصحابه أنها من محاسن الكلام وله بها فضل بهاء وجودة لايخفى ولكن ليس على جهة الاطلاق، ومنهم ابن وهب وابن قتيبة. ولم يخرج العلماء بعدهم عن هذه المذاهب.

ويمكن أيضاً أن يستشف من اقوال السابقين للرماني طرق ثلاثة للمبالغة[2]:

1- أن يستعمل اللفظ في غير ماوضع له في الاصل، وهو ما اشرنا إليه من علاقة المبالغة بالفنون البلاغية الأخرى .

2- أن تترادف الصفات وتكون متكررة لاعظام حال الموصوف والتهويل في المعنى، واول من أشار إليها ابن وهب.

3- اتمام الكلام بما يوجب حصول المبالغة فيه واكماله به، كما أشار إلى ذلك قدامة في (الايغال).

أمّا انواع المبالغة وتعدد مصطلحاتها فقد كان ظاهرا ويمكن أن يلخص في ثلاثة انواع[3]:

1- **المبالغة**: وهي أن يكون الوصف على مقدار مستبعد يصح وقوعه عادة.

2- **الاغراء**: وهو أن يكون الوصف على مقدار ممكن يمتنع وقوعه عادة.

3- **الغلو**: وهو أن يكون الوصف على مقدار غير ممكن عقلا وعادة.

---

(1) =: البرهان في علوم القرآن: 3 / 55 والطراز، للعلوي 3 / 118 - 119.
(2) =: الطراز: 3 / 122 - 123.
(3) =: الطراز: 3 / 125 - 130.

وقد اظهر السابقون للرماني جانبا كبيرا من علاقة المبالغة بالفنون البلاغية الأخرى لاسيما الاستعارة والكناية والتشبيه، وقد اطلق ابن ابي الاصبع المصري على هذه الانواع تسمية (المبالغات المدمجة) لانها تأتي مدمجة بغيرها من وجوه البلاغة، أمّا صيغ المبالغة عنده وابنيتها فهي (المبالغات الظاهرة)[1].

ويلحظ أن السابقين للرماني لم يخوضوا في القول في المبالغة وانواعها وطرقها في القرآن الكريم، بل اكتفوا بالامثلة الشعرية ودارت آراؤهم المختلفة على الشواهد المتكررة من الشعر، لذا يمكن القول إن الرماني أول من تعرض للمبالغة في القرآن الكريم بوصفها وجها من وجوه الإعجاز البلاغي.

المبالغة عند الرماني:

هي ((الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن اصل اللغة لتلك الإبانة))[2]، ويتصف هذا التعريف بالشمول، إذ يجمع كل أقسام المبالغة التي سيتحدث عنها، ويشمل أيضاً طرق المبالغة التي اجملناها عند السابقين له.

والرماني يشير هنا إلى أن المبالغة هي (الدلالة)، وتجمع هذه اللفظة انواع الدلالة التي يمكن أن تدل على كبر المعنى، لاسيما وأن المقصود هو الكلام فقط. وهو إذ يشترط فيها أن تكون (على جهة التغيير عن اصل اللغة) فلا يعد هذا قيدا أو حصرا للمبالغة واقسامها في الصيغ اللغوية التي تدل عليها، وانما يشمل هذا كل الأقسام الأخرى عنده، وقد أراد بهذا أن يجمع إلى صيغ المبالغة المعروفة صيغا واساليب أخرى أشار إليها السابقون وهي التي سميت فيما بعد (بالمبالغات المدمجة) إذ تأتي المبالغة فيها مدمجة بوجوه أخرى من البلاغة، فتلك أيضاً تاتي على جهة التغيير عن اصل اللغة، والذي يقصد به العدول عن صيغة أو أسلوب معين إلى أسلوب آخر تحقيقا للمبالغة، والعدول هنا قد يكون لفظا ومعنى كما في الضرب الأول عنده، وقد يكون معنى فقط كما في الأقسام الأخرى عنده. من هنا وصفنا تعريفه للمبالغة بالشمول، ثم إن هذه الطرق والاقسام المتعددة حين تتغير عن اصل اللغة - في المبالغة - تؤدي غرضا اساسيا واحدا عند الرماني هو (الإبانة)، واحترز بهذه اللفظة أن يفهم من كلامه أن تكون الدلالة على كبر المعنى بالاشارة أو غيرها من انواع

(1) =: تحرير التحبير: 1 / 152.
(2) ر / 104.

الدلالات المختلفة، فيمكن أن يعبر عن كبر المعنى بطرق مختلفة ولكن لاتؤدي جميعها (الإبانة) والتي يعني بها بيان المعنى ووضوحه، وهكذا نجد تتابع دقة الرماني في وضع الحدود وارساء القواعد.

أقسام المبالغة وشواهدها عنده:

يقسم الرماني المبالغة إلى ستة اضرب، تندرج جميعها تحت الحد الذي وضعه للمبالغة، وسنتناول هذه الأقسام متسلسلة، ونقف عند معانيها وشواهدها، ثم نبين أثر الرماني من خلالها في البلاغة العربية وعلمائها اللاحقين له.

الضرب الأول:

((المبالغة في الصفة المعدولة عن الجارية بمعنى المبالغة))[1] ويذكر فيه صيغا عرفت بانها ((ملحقة بصيغة اسم الفاعل وهي (فعلان -فعال - فعول - مفعل - مفعال - فعيل) وهذه الابنية تدل على الوصف بايقاع الحدث، ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة))[2]، ولا تخرج هذه الصيغ عن التعريف الذي اورده الرماني للمبالغة، لاننا نصف الرجل فنقول (رجل عدل) مع أن العدل مصدر، وكان حريا أن نقول (عادل) لأنه اسم فاعل[3]، ولكن الوصف بالمصدر فيه من المبالغة ما فيه ((لأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واياه))[4].

فالاصل في هذه الصيغ جميعا اسم الفاعل، لذا فهي صفة معدولة عنه للمبالغة، ولنتناول هذه الصيغ في شواهد من القرآن الكريم لنرى كيف عد الرماني المبالغة وجها من وجوه الإعجاز البلاغي:

أ- فعلان وفعيل: كرحمن ورحيم، ففي (رحمن) يقول الرماني:

((عدل عن راح للمبالغة، ولا يجوز أن يوصف به إلاّ الله ﷻ لأنه يدل على معنى لايكون إلاّ له، وهو معنى وسعت رحمته كل شيء))[5] قال تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ

(1) ر / 104.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين / 115.
(3) =: رسالة الرماني تحليل ونقد / 144.
(4) الخصائص: 3 / 262.
(5) ر / 104.

﴿ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [1]، وصيغة (فعلان) من اشهر ابنية الصفة المشبهة، ويدل هذا البناء على الحدوث والطروء والامتلاء بالوصف إلى الحد الاقصى[2].

وقد ذكر صاحب الكشاف أن في (الرحمن) من المبالغة ماليس في (الرحيم)، وأن الزيادة في البناء لزيادة المعنى[3].

وذهب ابو البقاء إلى أن (الرحيم) ابلغ من الرحمن[4]، واكد العسكري المبالغة في الصفتين بقوله: ((الرحمن على ما قاله ابن عباس أرق من الرحيم يريد أنه ابلغ في المعنى... وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمن اشد مبالغة لأنه اشد عدولا، إذ كان العدول على المبالغة كلما كان اشد عدولا كان اشد مبالغة))[5]، ويشير ابو البقاء إلى أن دلالة (فعلان) هي المبالغة في كثرة الشيء، ودلالة (فعيل) هي دوام الوصف، فيكون من دلالة (الرحمن الرحيم) الكثير الرحمة الدائمها[6].

ولاشك أن هذه الدلالة بارزة في لغتنا الدارجة، تقول: (هو ضعفان) إذا اردت الحدوث، وتقول (هو ضعيف) إذا اردت الثبوت[7]. وقيل أن الرحمن اسم خاص والرحيم اسم عام لذلك قدم الرحمن على الرحيم[8].

وهكذا تتميز صيغة (فعلان) من (فعيل)، فالاولى تفيد الحدوث والتجدد، والثانية تفيد الثبوت، ومن هنا يتجلى الإعجاز البلاغي الذي اراد الرماني الإشارة إليه في المبالغة، فالله ﷻ جمع لذاته الوصفين ليعلم الانسان أن الرحمة هي الصفة الثابتة للخالق، وانها قديمة مستمرة لاتنقطع، ولا تحدث وتغيب، فجمع الله كمال الاتصاف بالرحمة لنفسه[9]. وهكذا نجد نجد أن (الرحمن) من ابنية المبالغة بما تدل عليه هذه الصيغة من معان، وقد ذكر السهيلي أن معنى المبالغة دخله ((من حيث كان في آخره الف ونون كالتثنية، فان التثنية في الحقيقة

(1) سورة البقرة: 163.
(2) =: معاني الابنية في العربية / 91 - 92.
(3) =: الكشاف: 1 / 41.
(4) =: الكليات: 2 / 371.
(5) الفروق اللغوية / 160 - 161.
(6) =: الكليات: 2 / 372.
(7) =: معاني الابنية في العربية / 91.
(8) = :اشتقاق اسماء الله، للزجاجي / 55.
(9) =: معاني الابنية في العربية / 92.

تضعيف، وكذلك هذه الصفة))[1]، ولا شك أن في لفظة (الرحمن) دلالة على السعة والشمول فضلا عن ثبوت جميع معناه للموصوف به[2].

أمّا ابن الانباري (ت577هـ) فقد ذهب إلى أن (((الرحيم) ابلغ من (الرحمن) ورجحه ابن عسكر بتقديم الرحمن عليه وبانه جيء به على صيغة الجمع كعبيد وهو ابلغ من صيغة التثنية، وذهب قطرب (ت206هـ) إلى انهما سواء))[3].

إن كل هذه المعاني اوجزها الرماني بعبارته، فلا يجوز أن يوصف بصفة الرحمن إلاّ الله ﷻ لانها تدل على معنى لايكون إلاّ له. ونؤيد ماأورده السيوطي من أن البرهان الرشيدي ذكر ((أن صفات الله تعالى التي على صفة المبالغة كلها مجاز، لانها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها، لأن المبالغة أن يثبت للشيء اكثر مما له، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لايمكن المبالغة فيها، وايضا فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزهة عن ذلك))[4] ولا شك أن ذلك يسري على بقية الصفات التي يكون فيها فيها معنى المبالغة مع اختلاف معانيها ودلالاتها.

ب - فعّال:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ** ﴾[5]، يقول الرماني: ((معدول عن غافر للمبالغة وكذلك تواب، وعلام))[6] وهكذا قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ** ﴾[7] وقوله: ﴿ **وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ** ﴾[8]، وقد عرف أن هذه الصيغة تأتي من تكرر فعل الشيء، وانه إذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل لفاعله (فعال)[9]، واختلف في ايهما الاصل، المبالغة ام الحرفة؟ نحو النجار والبزاز والصفار وغير ذلك، والارجح أن (فعالا) في المبالغة منقول عن فعال في الصنعة لأن الاصل تكرير الفعل، ولاشك أن ذلك هو أسلوب من أساليب العرب إذ نجد انهم ينسبون إلى الحرفة والصنعة بهذه الصيغة كالفراء والنجار

(1) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية: 1/ 23.
(2) =: التفسير القيم، لابن قيم الجوزية / 33.
(3) معترك الاقران: 1 / 313.
(4) م ن: 1 / 313 - 314.
(5) سورة طه: من 82.
(6) ر / 104.
(7) سورة التوبة: من 104.
(8) س ن: من 78.
(9) =: الفروق اللغوية / 12.

والنحاس وغيرها، ثم توسعت هذه الصيغة لتطلق على صفات أخرى فيقال (كذاب) وكأنما هو شخص حرفته الكذب وهكذا[1].

يقول الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[2]: ((فكأن هذا هو حرفته وصناعته))[3]، وتدل هذه الصيغة على المزاولة والتجديد والاستمرار والتكرار، وصفات الله تعالى الواردة في القرآن الكريم (علام وتواب وغفار) وغيرها مما جاء على هذه الصيغة ودلالاتها يندرج تحت قول الرماني السابق ذكره، إذ لايجوز أن يوصف بها إلاّ الله ﷻ، يقول الزمخشري: ((المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده، أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه))[4].

جـ - فعول:

نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾[5] وقوله :ﷻ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[6] وقوله وقوله على لسان شعيب: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[7] وهذه الصيغة تجمع بين دوام الفعل وكثرته، وذكر أن فعولا لمن كان قويا على الفعل[8]. وتطلق هذه الصيغة على اسماء الذوات أيضاً، فاسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فعول) كالوضوء والوقود والسحور، ومن ثم استعير البناء للمبالغة، فعند قولك (هو شكور) كأنه مادة تستهلك فيه[9]. وما جاء من أسماء الله الحسنى على هذه الصيغة فله دلالاته الواسعة حيث الدوام والكثرة والشمول والقدرة العظيمة على الفعل.

د - مفعل:

(1) =: معاني الابنية في العربية / 108 - 109.
(2) سورة نوح: من 10.
(3) التفسير الكبير: 30 / 138.
(4) الكشاف: 1 / 314.
(5) سورة سبا: 2.
(6) سورة ابراهيم: من 5.
(7) سورة هود: 90.
(8) =: الفروق اللغوية / 12.
(9) =: معاني الابنية في العربية / 115.

قال العسكري: ((قالوا: فاذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه (مفعل) مثل مرحم ومحرب))[1] فالاصل فيها أن يكون للآلة نحو مبرد ومطعن، ثم استعير للمبالغة استعارة انتفاء لا انتزاع، كقولهم (هو مقول) أي هو آلة القول، وتتضمن هذه الصيغة مبالغة لانها قد تكون من أسماء الادوات الكثيرة الاستعمال من قبل من اطلق عليه هذا الوصف[2].

(1) الفروق اللغوية / 12.
(2) =: معاني الابنية في العربية / 113 - 114.

هـ- مفعال:

الاصل فيه أن يكون للآلة أيضاً نحو (مفتاح ومنشار) فاستعير للمبالغة، فقولنا (مطعام) أي كأنه آلة للطعام وقولنا(هي معطار) أي كانها آلة للعطر، وذلك لمن اعتاد الفعل أو دام منه، فهذه الصيغة دخلتها المبالغة من حيث الاستكثار، فمفعال يبنى لمن كان ذلك الفعل عادة له[1].

هذه هي الصيغ التي اوردها الرماني في الضرب الأول من ضروب المبالغة، ويتضح من خلال ما تقدم اختلاف المعاني باختلاف هذه الصيغ، وصدق ابو هلال العسكري إذ يقول: ((من لايتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط، وليس الامر كذلك بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها))[2].

الضرب الثاني:

((المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، كقوله تعالى:﴿ **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[3] وكقول القائل: أتاني الناس، ولعله لايكون اتاه إلاّ خمسة فاستكثرهم، وبالغ في العبارة عنهم))[4]، والرماني في هذا الضرب يظهر جزءاً مما عرف باطلاق الكل وارادة الجزء، ولكن الرماني أورد الآية بناءً على مذهبه هو، ولاشك أن هذا تصريح بمذهب الاعتزال عنده، إذ يرى المعتزلة أن الآية وردت مورد التمدح ولا مدح بأن يكون الله تعالى خالقا لافعال العباد وفيها الكفر والالحاد[5]، وهكذا اراد الرماني - بدافع الاعتزال - القول أن الآية للمبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، والآية ليست من المبالغة في شيء، إذ هي حقيقة القدرة العظيمة للخالق، والتي لايمكن تصورها أو تصور حدودها. وعلى الرغم من ذلك فاشارة الرماني هنا إلى هذا الضرب من المبالغة تعد ذات قيمة، وكأنه أراد القول أن مما جاء في القرآن الكريم من اطلاق الصيغة العامة في موضع الخاصة ما يدخل في قسم المبالغة التي عدها من وجوه الإعجاز البلاغي. لكنه لم يكن في اختيار الشاهد موفقا بسبب مذهبه الاعتزالي.

(1) =: الفروق اللغوية / 12.
(2) م ن / 13.
(3) سورة الأنعام: من 102.
(4) ر / 104.
(5) =: شرح الاصول الخمسة / 383.

الضرب الثالث:

((اخراج الكلام مخرج الإخبار عن الاعظم الاكبر للمبالغة كقول القائل: جاء الملك إذا جاء جيش عظيم له، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [1] فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئا له على المبالغة في الكلام))[2]، والرماني هنا يحمل الآية على التجوز في التعبير، وتتجلى هنا إشارة أخرى لأثر الاعتزال عند الرماني بتأويل (المجيء) و (الإتيان) في الشاهد الآخر، ولكن المبالغة هنا قد تحققت بطريقة الاخبار عن عظمة الحدث سواء كان الذي جاء امر الله وقضاؤه (على حذف المضاف) أو الآيات العظيمة أو أنه جعل مجيء الآيات مجيئا له تفخيما لشان تلك الآيات[3]. أو أنه مجيء يليق بذاته، كل ذلك يوحي بعظمة ذلك اليوم، فالملائكة □فا □فا، والارض قد دكت دكا وجيء بجهنم وكل المشاهد الأخرى لذلك اليوم العظيم، ولاي□ل كل ذلك إلى عظمة هذا المجيء الذي يليق بالذات الالهية، والذي نؤمن به كما هو دون تكييف أو تمثيل، هذا المجيء الذي عبر عنه النظم القرآني بلفظ الماضي (جاء) ليدل على تحقق وقوعه كما في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [4] وغيرها من الآيات، فسياق الآية حديث عن يوم القيامة وأهواله، وكان لابد للتعبير القرآني من رسم هذه ال□ورة العظيمة بهذا الاسلوب الذي تخشع لوقعه كل نفس.

ويورد الرماني شواهد أخرى إذ يقول: ((ومنه: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [5] أي أتاهم بعظيم بأسه فجعل ذلك إتيانا له على المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [6]))[7]، فالآية الاولى كناية عن استئ□ال الامم، إذ البنيان هنا مستعار للقوة والعزة والمنعة، و(القواعد) هي الاسس والاساطين التي يرتكز عليها البناء والسقف - وهو تخييل أو ترشيح - فضلا عن (من) التي افادت مبدأ الاتيان الذي هو بمعنى الاستئ□ال، إذ هو بمعنى الهدم[8]، فتكتمل هذه ال□ورة التي □ورت عذاب

(1) سورة الفجر: 22.
(2) ر / 104 - 105.
(3) =: الجامع لاحكام القرآن: 20 / 55.
(4) سورة الزمر: من 68.
(5) سورة النحل: من 26.
(6) سورة الاعراف: من 143.
(7) ر / 105، قال الرازي ((اعلم ان المقـ□ـود من الآية المبالغة في و□ف وعيد اولئك الكفار)) التفسير الكبير 20 / 19.
(8) =: التحرير والتنوير: 14 / 134.

الاستئصال بقدرة الله العظيمة وهذا النظم العجيب الذي رسم لنا موتهم بصورة بنيان قد اجتث من اساسه ولكن بقدرة لايمكن تصورها. أمّا التضمين في الآية فقد شمل انواع العذاب الذي نالهم من زلزلة أو ريح أو غير ذلك، والاتيان يقال للمجيء بالذات وبالامر، والتدبير، ويقال في الخير والشر، وهو هنا بمعنى القلع وخراب البناء[1]، ولكن الرماني يرى أن الاتيان اسند إلى الله لتتحقق المبالغة باخراج الكلام مخرج الإخبار عن الاعظم الاكبر، وقد استخدم التعبير القرآني الفعل (أتى) دون (جاء) ليحقق دلالة خاصة إذ إن قولك (أتى فلان) يقتضي مجيئه بشيء، أمّا (جاء فلان) فكلام تام لايحتاج إلى صلة[2]، مما يجلي دقة هذا النظم وروعته كما ويجلي عظمة الاحداث وعظمة الفاعل وقدرته على تنوعها ومضي اثرها حسبما اراد.

أمّا آية سورة الاعراف فنجد أن الرماني يجسد رأي المعتزلة حين يعدها مبالغة، إذ يرى المعتزلة أن الله تمتنع رؤيته[3] بدليل قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [4]، أمّا تفسير الآية عند الاخرين فيختلف، يقول الرازي: ((هذا التجلي هو رؤية ولولا أنه كذلك لم يحصل هذا المقصود... ولا يمتنع أنه تعالى خلق في ذات الجبل الحياة والعقل والفهم ثم خلق فيه رؤية متعلقة لذات الله تعالى))[5]، والتجلي حقيقته الظهور وازالة الحجاب والانكشاف، وقد اخبر الله تعالى أنه جعل الجبل (دكا)، و (الدك) مصدر وهو الهد وتفرق الاجزاء[6]، فالعدول عن اسم المفعول إلى المصدر كان للمبالغة.

الضرب الرابع:

((إخراج الممكن إلى الممتنع للمبالغة نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [7]))[1]، وقد سبق لقدامة أن تحدث عن هذا النوع من المبالغة، فلم يكن هذا

(1) =: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز ابادي: 2 / 43 - 44.
(2) =: الفروق اللغوية / 255.
(3) =: الاتجاه العقلي في التفسير / 194.
(4) سورة الأنعام: من 103.
(5) التفسير الكبير: 14 / 232.
(6) =: ل: 10 / 424 مادة (دكك)، والتحرير والتنوير: 9 / 93.
(7) سورة الاعراف: من 40.

هذا الضرب من جديد ما أتى به الرماني في المبالغة، وقد اثار هذا الضرب عاصفة من الجدل والخلاف بين المتاخرين، فأخذ به قوم ورفضه آخرون[2]، ويرى القرطاجني - وهو ممن لم يأخذ به - أن الوصف بالمستحيل افحش مايمكن أن يقع فيه جاهل أو غالط ، ويرد القرطاجني على اصحاب هذا الرأي وحجتهم، ويرى أن النابغة لم يطالب حسان بتجاوز غاية الممكن والخروج إلى ما يستحيل بل طالبه بمبالغة حقيقية[3] . فهذا الضرب عند الرماني هو ما يتعلق الامر فيه على مايستحيل عقلا وعرفا ، فدخول الكافرين الجنة قد اصبح شيئا مستحيلا إذ خرج الممكن إلى الممتنع عقلا وعادة، وقد ذكر أن ((الجمل: زوج الناقة، وقرا ابن عباس (الجمل) وهو حبل السفينة وهو حبال مجموعة))[4] فدخولهم الجنة قد امتنع حتى يكون ما لا يكون ابدا، فتحقق بذلك خلودهم في النار، وبعد أن أكّد (لايدخلون الجنة) بتأكيد الخبر كله، زيد تأكيدا بما يشبه ما اشتهر عند اهل البيان بتاكيد المدح بما يشبه الذم، فأكده بما يشبه ضده، فجعل لانتفاء دخولهم الجنة استمرارية وامتدادا إذ جعل غايته شيئا مستحيلا[5]، ففي الآية تشبيه ضمني، أي لايدخلون الجنة إلاّ إذا حدثت الاستحالة المتمثلة بدخول الجمل ثقب الابرة[6].

الضرب الخامس:

((اخراج الكلام مخرج الشك للمبالغة في العدل والمظاهرة في الحجاج))[7] وقد عرف ذلك بارخاء العنان للخصم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ** ﴾[8]، فقد جاء هذا القول على وجه الانصاف في الحجة، والمعنى: ما نحن وانتم على أمر واحد، بل احد الفريقين مهتد وهو نحن والآخر ضال وهو انتم، فجاء ذلك تكذيبا لهم باحسن من التصريح بالكذب متضمنا معنى الوعيد[9]، فضلا عن التعريض والتورية التي تضمنها اخراج الكلام مخرج الشك إذ هي انضل بالمجادل إلى الغرض

(1) ر/ 105.
(2) =: اثر النحاة في البحث البلاغي / 267.
(3) =: منهاج البلغاء / 133 - 134.
(4) الجامع لاحكام القرآن: 7 / 207، و =: البحر المحيط، لابي حيان: 4 / 297.
(5) =: التحرير والتنوير: 8 / 127.
(6) =: صفوة التفاسير: 1 / 449.
(7) ر/ 105.
(8) سورة سبا: من 24.
(9) =: الجامع لاحكام القرآن: 14 / 298 - 299.

واهجم به على الغلبة[1] . ويرتكز الشك في استخدام التعبير القرآني للحرف (أو)، ((المفيد للترديد المنتزع من الشك ، وهذا اللون من الكلام يسمى الكلام المنصف وهو أن لايترك المجادل لخصمه موجب تغيض واحتداد في الجدال ويسمى في علم المناظرة ارخاء العنان للمناظر))[2]، وثمة ملحظ آخر وهو الايماء إلى ترجيح احد الفريقين بطريقة المقابلة بينهما على سبيل اللف والنشر، فذكر ضمير المتكلم يقابل حالة الهدى وذكر ضمير المخاطب يقابل حالة الضلال، فاوماً إلى أن الاولين هم على الهدى، والآخرين في الضلال وهذا أيضاً من التعريض الذي هو اوقع من التصريح، وفيه أيضاً تجاهل العارف[3]، ومن اللطائف هنا المخالفة في استخدام حرفي الجر الداخلين على الهدى والضلال وهما (على) و (في) ((لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركضه حيث يشاء، والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه لايدري اين يتوجه))[4] فحرف الاستعلاء ادى دلالة التمكن وحرف الظرفية (في) ادى دلالة شدة التلبس والاحاطة، وقد جاءت اللام مع حرف الاستعلاء لتؤكد اختصاص الفريق الأول بالهدى وتؤكد صحة هذا السبيل وفوز من سار عليه في الدنيا والاخرة، وقد وصف (الضلال) هنا بـ (المبين) دون وصف (الهدى) للايحاء بأن كفرهم هو اشد الكفر، إذ أن (المبين) هو الواضح في جنسه البالغ غاية حده[5]. ولاشك أن اخراج الكلام مخرج الشك فيه تلطف في الدعوة والمحاورة والمعنى[6]. فالمبالغة في العدل لم تقتصر على المعنى، بل كانت غاية وهدفا للاسلوب وصيغة التعبير في الخطاب مع المظاهرة في الحجاج، وهكذا يجتمع في هذا الضرب اكثر من غاية تتوزع بين اللفظ والمعنى على سبيل الجمع والائتلاف في ابلغ تعبير.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾[7] فقد خرج الكلام هنا مخرج الشك للمبالغة، والمعنى: قل يامحمد: إن كان لله ولد فانا أول من يعبد ولده ولكن يستحيل ذلك وهذا مبالغة في الاستبعاد، أي لاسبيل إلى اعتقاده، فضلا عن أنه ترقيق

(1) =: الكشاف: 3 / 289.
(2) التحرير والتنوير: 22 / 192.
(3) =: م ن: 22 / 192.
(4) الكشاف: 3 / 289.
(5) =: التحرير واتنوير: 22 / 193.
(6) =: المحرر الوجيز: 12 / 185.
(7) سورة الزخرف: 81.

في الكلام وتلطف كالآية السابقة، وفي (إن) قال ابن عباس: المعنى: ماكان للرحمن ولد، وقيل هي للشرط وهو الاجود[1]، ((والشرط لايلزم منه الوقوع ولا الجواز))[2]، لاسيما وأن الآية قد وردت على سبيل الفرض والتمثيل، والهدف هو المبالغة في نفي الولد مع تمكن الناطق بها على دحض أي شبهة بقدم ثابتة في باب التوحيد.

ويورد الرماني شاهدا آخر لهذا الضرب وهو قوله تعالى: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [3]، يقول الرماني: ((جاء على التسليم أن له مستقراً خيراً من جهة السلامة من الآلام لانهم ينكرون اعادة الارواح إلى الاجسام فقيل على هذا اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا))[4] فالآية تدخل في هذا الضرب إذ تضمنت ارخاء العنان والمظاهرة في الحجاج، فالمستقر: هو المكان الذي يجلسون فيه ويتحدثون، والمقيل: الاستراحة نصف النهار إذا اشتد الحر وأن لم يكن هناك نوم، وهو أيضاً (الموضع)[5] والآية جاءت على سبيل الحجاج وأن لهم مستقرا، إذ كانوا ينكرون البعث والرسالة والاية قد الزمتهم الحجة ((كأنها تقول لهم: إن زعمتم انكم لاتعذبون بعد الموت وسيكون لكم مستقر فيه السلامة لاجسادكم وحسبتم هذا خيرا، فان اصحاب الجنة سيكونون في مستقر خير من مستقركم))[6]، وقد جاءت (خير) هنا للتفضيل بين شيئين لاشركة بينهما، ولكن لما اشتركا في انهما مستقران اخبر الله أن مستقر اهل الجنة خير من مستقر اهل النار[7].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [8]، [8]، يقول الرماني: ((على التسليم أن احدهما اهون من الاخر فيما يسبق إلى نفوس العقلاء))[9] فقد جاءت الآية لتضع ما علم من ابتداء خلقه دليلا على مايخفى من اعادته، واستدلالا بالشاهد على الغائب[10]، وكل من الابتداء والاعادة هين عليه، واسلوب الآية

(1) =: الجامع لاحكام القرآن: 16 / 119.
(2) تفسير القرآن العظيم: 4 / 136.
(3) سورة الفرقان: 24.
(4) ر / 105.
(5) =: ل: 11 / 578 مادة (قيل)، والكشاف: 3 / 89.
(6) رسالة الرماني، تحليل ونقد / 145.
(7) =: المحرر الوجيز: 11 / 29.
(8) سورة الروم: من 27.
(9) ر / 105.
(10) =: الجامع لاحكام القرآن: 14 / 21.

أيضاً تضمن ارخاء العنان والمظاهرة في الحجاج، ولا مبالغة في وصف ابتداء الخلق واعادته بالهين عند الله، وانما المبالغة في ارخاء العنان والتسليم بأن احدهما اهون من الاخر ولله المثل الاعلى، فضلا عن استخدام صيغة (اهون) التي تدل على الغاية في السهولة كما تدل على الثبوت[1].

وقد نقل القاضي عبدالجبار ماورد عن الرماني في الضرب الرابع والخامس، ولكن القاضي اختار أن يطلق على ذلك مصطلح (التبعيد)[2]. ومصطلح التبعيد ورد عند الرماني أيضاً إذ يقول في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [3]: ((وهذا اشد مايكون في التبعيد))[4]، أي تبعيد استواء الفريقين .

الضرب السادس:

وقد تناول الرماني فيه حذف الاجوبة للمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [5]، فجواب (لو) محذوف، لذلك تذهب النفس فيه كل مذهب، فيكون الحذف ابلغ ((فلو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان))[6]، والاستعلاء المستفاد بـ (على) في هذه الآية مجازي يعبر عن قوة الاتصال بالمكان، فلايدل على أن وقوفهم على النار كان من اعلى[7]، ويحتمل أن يكون قوله تعالى: (وقوفوا على النار) أي دخولها أو أن يكون اشرفوا عليها وعاينوها[8]، أمّا تقدير الجواب فقيل أنه (لرايت أمرا شنيعا)[9].

وهكذا يورد الرماني حذف الجواب ضمن أقسام المبالغة، إذ لايمكن تصور مايكون عليه هؤلاء من اهوال ومشاهد لاتحدها حدود فيما يرسمه الخيال، ((فيذهب الوهم إلى كل وجه من وجوه التعظيم لما قد تضمنه من التفخيم))[10].

(1) =: معاني الابنية في العربية / 87.
(2) =: تنزيه القرآن عن المطاعن / 147.
(3) سورة فصلت: من 40.
(4) ر / 108.
(5) سورة الأنعام: من 27.
(6) ر / 77.
(7) =: التحرير والتنوير: 7 / 184.
(8) =: المحرر الوجيز: 5 / 168.
(9) =: الكشاف: 2 / 12.
(10) ر / 106.

ولم يقتصر حديث الرماني في هذا الضرب على حذف جواب (لو) فقط، بل تناول حذف جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾[1] يقول الرماني: ((كأنه قيل: قيل: لجاء الحق أو لعظم الامر أو لجاء الصدق، كل ذلك يذهب إليه الوهم لما فيه من التفخيم، والحذف ابلغ من الذكر))[2]، ويرى صاحب الكشاف أن حذف الجواب هنا لدلالة التحدي كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لكلام معجز[3].

وقيل إن الجواب هو (ص) لأن معناه حق، وقيل هو ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ﴾[4] لأن بل نفي لامر سبق واثبات لغيره، وقيل الجواب (كم اهلكنا) وقيل محذوف تقديره (لتبعثن)[5].

وهكذا تذهب النفس كل مذهب ويذهب الوهم إلى كل وجه، فتكون المبالغة معنى أو سببا من اسباب حذف الجواب، وقد أشار الرماني إلى بلاغة هذا الحذف في النوع الأول من قسم الإيجاز.

والرماني لم يكتف هنا بالقول إن هذا الحذف لعلم المخاطب به، أو لسبب آخر كما فعل السابقون، بل وضع امامنا النكته البلاغية والسر البياني لهذا الحذف فضلا عن الأثر النفسي، وهكذا تبرز شخصية الرماني في هذا الباب أيضاً، وقد كان اثره واضحا في من جاء بعده، إذ ينقل المصري ضروب المبالغة الواردة عند الرماني مع بعض الاختلاف القليل في الشواهد، ويقسمها إلى مبالغات مدمجة ومبالغات ظاهرة[6].

ونقل الزركشي عن الرماني الضرب السادس إذ يقول عن حذف الجواب ((وانما يحذف لقصد المبالغة لأن السامع مع اقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به))[7]، وينقل عنه الضرب الثالث أيضاً[8].

لقد ضمت أقسام المبالغة عند الرماني موضوعات متعددة، فالضرب الثاني والثالث يدخلان في المجاز، والضرب الخامس عرف بارخاء العنان للخصم، والضرب السادس من

(1) سورة ص: 1.
(2) ر / 105 - 106.
(3) =: الكشاف: 3 / 359.
(4) سورة ص: 2.
(5) =: الجامع لاحكام القرآن: 15/ 144.
(6) =: تحرير التحبير: 1 / 150 - 152.
(7) البرهان في علوم القرآن: 3 / 183.
(8) =: م ن: 3 / 53.

علم المعاني إذ يدخل في الإيجاز، فضلا عن الأول الذي ضم صيغ المبالغة بابنيتها المعروفة، ولعل السبب في هذا التنوع، والذي شمل قسمي التضمين والتصريف أيضاً هو عدم استقرار المصطلحات البلاغية في ذلك العصر كما ذكرنا سابقا، وهكذا يمكن القول أن الرماني قد جمع الوان المبالغة التي عرفت عند سابقيه وزاد عليها من علمه وذوقة الفني وحسه المرهف دون أن يفصل فيها وفي درجاتها من تبليغ واغراق وغلو، فقد كان موجزا في نكته.

ويلحظ أيضاً أن الاعتزال كان له ظهور واضح عند الرماني في هذا القسم لاسيما في اختيار الشواهد القرآنية.

واذا كان الرماني قد افاد من قدامة في الضرب الرابع، فانه قد ارسى الكثير من القواعد في هذا القسم، مما حدا بالعلماء لأن ياخذوا عنه ماذكره، وهكذا يظهر اثره واضحا في البلاغة العربية، ويجلى بدوره جانبا من البلاغة المعجزة في القرآن الكريم.